

مفاوضات القاهرة ايجابية: «حماس» تنتظر الرد الإسرائيلي

كذلك، واصل أردان الحديث بالأسلوب نفسه، قائلاً إن «ما أشيع عن وجود محادثات حول صفقة التبادل لا أساس له من الصحة... وحماس تمر في أزمة كبيرة وتحاول بمثل هذه الشائعات الضغط على بعض الأطراف».

في غضون ذلك، ذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية أمس، أن «مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، سيصل إلى تل أبيب للقاء عائلات الإسرائيليين الأسرى لدى حماس، على خلفية التقارير التي تحدثت عن التقدم المحرز في المحادثات حول صفقة تبادل بين حماس وإسرائيل».

في وقت لاحق، عاد بينت وأكد مجدداً أمس أنه سيصوت «داخل الكابينة (المجلس الوزاري المصغر) ضد الإفراج عن المخربين مقابل جثث الجنود في غزة»، وذلك في وقت قالت فيه وسائل إعلام إسرائيلية أمس، إن جهات مطلعة على مسار عمليات التبادل أقرت لها بأن «المفاوضات في مراحلها الأولى، وتشهد على ذلك العناوين التي تطالب حماس فيها بإطلاق سراح أسرى كبار مثل البرغوثي وأحمد سعديت، لكن بما أن إسرائيل لم تطلق سراحهما في صفقة شاليط، فليس هناك احتمال لإطلاق سراحهما مقابل الجثتين».

المجدي لها أن تحتجز الجثث، إذ يجب أن تشكل عمليات الخطف عيناً وليس كنزاً»، رأى ليبرمان أن ما نشرته «الأخبار» «حرب نفسية



تتواصل ردود الفعل الإسرائيلية على ما نشرته «الأخبار» ضمن مستويات عدة

تتمسك حماس دون ضوابط ويجب أخذ ذلك في الحسبان»، مستدركاً: «هناك جهود مستمرة لإطلاق سراح الجنود... الذين تحتجزهم حماس، لكن لم يطرأ أي تقدم».



على الجانب الإسرائيلي، استمرت المقالات التحليلية لما نشرته «الأخبار» السبت الماضي، من اقتراب «حماس» وقتل أبيب من إتمام «صفقة معلومات». وتفاوتت ردود الفعل الإسرائيلية بين رافض للثمن الذي يجب دفعه، مثل رئيس حزب «البيت اليهودي»، وزير التربية، نفتالي بينت، وبين النفي للمعلومات مثل وزير الأمن أفينغور ليبرمان والأمن الداخلي جلعاد أردان.

فبينما قال بينت، إنه «يُحظر علينا إطلاق سراح المخربين الذين هم على قيد الحياة مقابل جثث جنودنا... يجب علينا زيادة الضغط والحاق ضربة بحماس بحيث لا يظل من

لـ«كتائب القسام» مروان عيسى، والقيادي روجي مشتهي، كانت «إيجابية جداً على كل الصعيد». وتندرج زيارة عيسى ومشتهي للقاهرة، التي انتهت بعودة الوفد الحمساوي أمس إلى غزة، في سياق الحديث عن قرب إتمام المرحلة الأولى من صفقة تبادل المعلومات، وفق المصادر التي تحدثت إلى «الأخبار».

وذكرت هذه المصادر أن «الاتصالات غير المباشرة مع العدو لا تزال مستمرة عبر الوسيط المصري، ولم يطرأ أي جديد في ما يتعلق بعملية التفاوض»، مضيفاً أن «العدو يماطل في بدء المرحلة الأولى (تبادل معلومات مقابل إطلاق سراح أسرى) من عملية التبادل معرفته أنه بمجرد مباشرته بها، فإنه مجبور على الانتقال إلى المرحلة الثانية حيث سيكون الثمن مرتفعاً... ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو خائف من الضغوط السياسية التي قد يتعرض لها داخلياً».

وعن طبيعة الثمن، قالت: «مقابل جلعاد شاليط أخرجنا ألف أسير، مقابل 4 أسرى إسرائيليين يمكننا إخراج 4 آلاف أسير». كذلك، ذكرت قيادات في الحركة أن اللوائح المتضمنة أسماء الأسرى، التي تنوي «حماس» إطلاق سراحهم من سجون الاحتلال في الضفة النهائية، باتت شبه جاهزة.

من اعتصام أهالي الأسرى الأسبوعي في غزة أمس (أي بي آيه)



إسرائيل تسرق أموال منغذي العمليات لـ «تبي الضفة»!

الاحتلال المنزل دوماً وتهدد بهدمه باستمرار... في إحدى المرات سرقوا أجهزة الاتصال الخاصة بنا وأجهزة الحاسوب، لكنهم أعادوها، وأيضاً صادروا تمثالاً خشبياً خاصاً بالشهيدة، ثم فقدنا مبلغاً من المال بعد تفتيشهم منزلنا ومغادرتهم».

أما عن مزاعم إسرائيل باستخدام الأموال وممتلكات الشهداء في تنفيذ مشاريع بنى تحتية في الضفة، فيعلق الأمين العام لـ«الهيئة الإسلامية المسيحية» والباحث القانوني حنا عيسى، بالقول، إن الأدق أن «هذه الأموال تذهب إلى تطوير البنية التحتية للمستوطنات في الضفة، وليس للفلسطينيين». ويؤكد عيسى أن هذا القرار «يتعارض مع الاتفاقات الدولية»، فضلاً عن السرقات الشخصية التي ينفذها الجنود ولا تُسجل.

وبينما من المستحيل إعادة مبلغ تم سلبه في أي عملية دهم، رسمياً أو لحساب الجنود، يدعي نائب وزير جيش الاحتلال أن القانون «يضمن للمتضررين إمكانية الاستئناف وإقامة جهاز قانوني للمتابعة وضمان الشفافية». لكن المنحصر البرغوثي يؤكد أنه منذ اقتراح القانون عام 2008 لم يكن بمقدور الفلسطيني أن يقدم استئنافاً، لأن «هيئة الاستئناف شكلت في حزيران الماضي».

ومثال على ذلك حالة شفيق الحلبي، وهو والد الشهيد مهند، الذي يقول، إن قوات الاحتلال «هدمت منزل العائلة عقب استشهاد مهند، وتم منعنا من إعادة البناء أو استخدام أرضنا، ولم يحدد هذا المنع بمدة زمنية... أنا وزوجتي وأولادي صرنا بالشارع»، فيما يدور اليوم حديث آخر حول اقتراح بجانب قانون «مصادرة الممتلكات»، وهو رفع دعوى في المحكمة ضد منفذي العمليات لتعويض القتلى من صفوف جنود الاحتلال بمبالغ مالية!

الاحتلال لم يغلق ملف محاكمة الفقيه ولا يزال يحتجز جثمانه منذ تموز من العام الماضي.

وبينما لم يُهدم منزل الفقيه إلى الآن، تم تنفيذ هذا القرار بحق منازل أخرى، لكن ما إن بدأت تظهر حملات شعبية لجمع تبرعات من أجل أهالي شهداء «انتفاضة القدس»، ومثل ذلك محفزاً لاشتعال الانتفاضة، حتى خُفّ العدو من تنفيذ هذا الإجراء دون إلغاء للمقرارات أو لتهديدات الهدم. وذلك لم يبنه حالة التوتر التي بقي الاحتلال ذوي الشهداء ضمن نطاقها، إذ يروي طه قطناني، والد الشهيدة أشرفت، أنه «بعد استشهاد أشرفت بعدة أشهر... اقتحمت قوات الاحتلال منزلنا وجاءت وحدات الهندسة لأخذ قياسات البيت ووضع إشارات على الجدران لهدمه». ويضيف قطناني: «تقتحم قوات

العمليات مطروحاً مبدئياً للتعامل مع المقدسيين أو فلسطينيين عام 1948، لكنه بات يشمل الفلسطينيين في الضفة. ولا تقتصر «الأوامر العسكرية» على



تُسرق من البيوت مدخرات المواطنين و«مهور العرسان» ومجوهرات

هدم منزل منغذ العملية أو مصادرة أرضه، فكما تروي والدة الشهيد محمد جبارة الفقيه من مدينة الخليل، أخذ الاحتلال قياسات المنزل وهدد بهدمه، ثم صادر سيارة الشهيد محمد وشقيقه الأسير صهيب، فيما لم تتمكن العائلة من استعادة السيارتين حتى الآن، وخصوصاً أن



وبموجب مشروع القانون، يأمر وزير الأمن، الذي يتبع له جيش الاحتلال، بمصادرة الممتلكات أو سحب الإقامة من منغذ العملية - سواء أدين أو لا - كما يمكن بيع عقارات يملكها.

هذا الإجراء العقابي لا يخضع القدس والمناطق المحتلة عام 1948، بل بسري على الضفة، وفقاً للمختص في الشأن الإسرائيلي خلدون البرغوثي. وفي وقت لاحق، اقترحت وزيرة القضاء الإسرائيلية، إيليت شاكيد، إجراء في كانون الأول 2015، طلبت فيه أن يضاف إلى الإجراءات العقابية مصادرة كل ممتلكات منغذ العملية، وإلحاق الضرر ليس بمنغذي عمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين فقط، بل حتى المنغذين الذين أصابوا إسرائيليون في عمليات طعن.

جراء ذلك، تمت مصادرة خمسة ملايين و300 ألف شيكل إسرائيلي (100 دولار = 355 شيكل) بأمر عسكري ما بين 2013 - 2015، فيما يدعي نائب وزير الجيش، إيلي بن دهان، أن المصادرة تكون وفق القانون الإسرائيلي، وذلك رداً على ما تقدمت به عضو الكنيست عن القائمة العربية المشتركة» حنين زعي، التي تساءلت عن «قانونية مصادرة الاحتلال أموال وممتلكات الفلسطينيين»، ليجيبها دهان، برسالة خطية، كما أوردت القناة السابعة الإسرائيلية، قائلاً: «إن المبالغ والممتلكات التي يصادرها جيش الاحتلال من الفلسطينيين تصرف لمصلحة مشاريع بنية تحتية مدنية في الضفة الغربية»!

في هذا الجانب، يوضح البرغوثي أن القانون الإسرائيلي الساري في الضفة المحتلة هو قانون الاحتلال العسكري، لذلك تأتي أوامر هدم المنشآت ومصادرة الأراضي والأموال الخاصة بالمواطنين ضمن «أوامر عسكرية» عادة ما تكون صادرة عما يسمى «قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة». وسابقاً كان مشروع قانون مصادرة أملاك منغذي

بينما يضيّم جنود العدو الإسرائيلي سنوات من الكد والعمل بلحم البصر، يضيف قادتهم عذراً أصبح من ذنب: نحن نسرق أموال أهالي «المخربين» من شبابكم لنصرفها على البنية التحتية لكم!

رام الله - زويا إبراهيم

لا تكتفي إسرائيل بقتل الشباب الفلسطينيين على الحواجز في أدنى اشتباه، ولا بأن تهدم بيوتهم وتشرد ذويهم بعدها أو أن تحرمهم دنهم إلا بعد أن تسلّمهم مُجذّي الجثث، فضلاً عما تسرقه من أعضاء الشهداء أو ما تحكّم به على جثامينهم بسنوات من الاحتجاز في التلاجح أو تحت الأرض؛ أكثر من ذلك كله، هي تسرق «بصورة رسمية ومقننة» أهم مقومات الصمود لدى الناس: أموالهم ومدخرات عمرهم، بدءاً من بيوت منغذي العمليات، التي يسلب منها المال والمجوهرات تحت بند «مصادرة أملاك إرهابيين»، أو ما يأخذه الضباط والجنود لأنفسهم من بيوت أهالي الضفة المحتلة، التي تتعرض بمختلف تقسيماتها (أ، ب، ج)، لحمالات دهم وتفتيش يومية، نهراً وليلاً.

بدأ الأمر يدخل أطره الرسمية عام 2008 عندما وافق الكنيست الإسرائيلي في القراءة التمهيدية، وبغالبية كبيرة، على مشروع قانون يسمح بـ«مصادرة أملاك الشخص الذي ارتكب عملاً من أعمال الإرهاب»، علماً بأن المبادر إلى مشروع القانون كان رئيس كتلة حزب «الليكود» جدعون ساعر، الذي قال آنذاك إن هذا القانون يمكن أن يكون أكثر فعالية بكثير من هدم المنازل.

غباي رئيساً لحزب «العمل»

خلافاً لمعظم التوقعات، فاز المرشح آفي غباي، برئاسة حزب «العمل» الإسرائيلي، على منافسه عمير بيرتس، وذلك بعد جولة سابقة في الانتخابات التمهيدية سقط خلالها رئيس الحزب يتسحاق هرتسوغ. ونال غباي، وفق النتائج المعلنة، ما نسبته 52,4% في مقابل 47,6% نالها بيرتس. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 59%. وكان غباي قد استقال من حكومة بنيامين نتنياهو على خلفية إقالة وزير الأمن السابق موشيه يعلون وتعيين أفينغور ليبرمان بديلاً منه، علماً بأن الفائز كان قد انتقل لاحقاً من حزب «كولانو»، الذي يرأسه وزير المالية، موشيه كحلون، المنشق بدوره عن حزب «الليكود» قبل سبعة أشهر تقريباً.

(الأخبار)

